

Distr.: General
19 December 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة نيجيريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (انظر المرفق). وقد أعدت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي الشخصية، بعد التشاور مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. وأكون ممتنة لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يو جوي أوغوو

السفيرة

الممثلة الدائمة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة نيجيريا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)

مقدمة

اتخذ مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، خلال فترة رئاسة نيجيريا، ثمانية قرارات واعتمد بيانين رئاسيين وأصدر خمسة بيانات صحفية. واعتمد المجلس أيضاً تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١. وعقد المجلس جلسة خاصة مع رئيس محكمة العدل الدولية وأجرى مناقشتين مفتوحتين بشأن موضوعي إصلاح القطاع الأمني والمرأة والسلام والأمن. وعُقدت أيضاً إحاطة بشأن القرصنة في خليج غينيا.

أفريقيا

كوت ديفوار

في أثناء مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدمت السفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، إحاطة إلى المجلس. وذكرت أنه رغم التطورات الإيجابية التي شهدتها كوت ديفوار، فإن أي تغيير لنظام العقوبات في هذه المرحلة سيكون سابقاً لأوانه بسبب هشاشة الوضع الأمني وعدم وجود كاف للدولة في أجزاء كثيرة من البلد. وأعرب أعضاء المجلس عن آراء مماثلة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدم روجر أ. ميس، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إحاطة إلى المجلس عن طريق الاتصال بالفيديو، وذلك في أثناء جلسة مشاورات مغلقة بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة؛ والحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأبلغ السيد ميس المجلس بالجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في سبيل تشجيع الحوار بين الأحزاب السياسية من خلال آلية تسوية المنازعات الانتخابية. وذكر أنه طُلب إلى الأحزاب السياسية توقيع مدونة قواعد السلوك الانتخابية، بهدف كفالة إجراء الانتخابات في ظروف آمنة.

ودعا أعضاء المجلس جميع الأحزاب السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وحلفائه، إلى توقيع مدونة قواعد السلوك الانتخابية دون مزيد من التأخير.

وفي بيان صحفي صدر بعد الجلسة، كرر المجلس دعوته إلى إجراء انتخابات موثوقة وفي ظروف آمنة، تتحمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية الرئيسية عنها. ودعا المجلس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مواصلة دعم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في إجراء الانتخابات المقبلة.

ليبريا

في أثناء مشاورات مغلقة أجراها المجلس في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وعن طريق الاتصال بالفيديو، قدمت الين مارغريته لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام لليبريا، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في ذلك البلد بعد إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. وأشارت إلى أن التحديات ستكون أكبر في الجولة الثانية للانتخابات، ودعت إلى مواصلة الجهود الدولية المبذولة مع الأطراف، وبخاصة مع حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي، وهو حزب المعارضة الرئيسي، لحل جميع المسائل الانتخابية التي لم يُفصل فيها بعد. واقترحت الممثلة الخاصة للأمين العام زيادة عدد المراقبين الدوليين في الجولة الثانية من الانتخابات والإبقاء عليهم طوال عملية فرز الأصوات بغرض تعزيز موثوقية هذه العملية.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للعملية الانتخابية في ليبريا. ودعوا الأطراف إلى ضبط النفس والامتناع عن التصريحات المؤججة للمشاعر والأعمال الاستفزازية التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث اضطرابات مدنية.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أصدر المجلس بياناً صحفياً أشاد فيه بشعب ليبريا لانتهاء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتطلع فيه إلى إجراء الجولة الثانية منها بشكل سلمي. وشدد على أهمية كفالة انتخابات سلمية تتسم بالمصداقية والشفافية.

ليبيا

في أثناء مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، عن طريق الاتصال بالفيديو. وأبلغ السيد مارتن المجلس أن الحالة في ليبيا لا تزال هشة رغم بسط المجلس الوطني الانتقالي سيطرته على البلد بشكل شبه كامل. وذكر أن التسريح المبكر للمدنيين المسلحين، ولا سيما في طرابلس، لا يزال يمثل تحدياً حاسماً الأهمية لكل من المجلس الوطني الانتقالي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وذلك في ضوء انتشار الأسلحة في جميع أنحاء البلد. وذكر السيد مارتن أيضاً أن المجلس الوطني الانتقالي يعمل بمهمة على سد الثغرات الأمنية وأنه بصدد تشكيل مجلس أعلى للأمن سيكلف بمهمة الحفاظ على الأمن في البلد.

ودعا أعضاء المجلس إلى تحقيق المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية وإجراء عملية سياسية تشمل الجميع. وأعربوا عن قلقهم إزاء انتشار الأسلحة في ليبيا، مشيرين إلى أن هذه المسألة لا تزال تشكل تهديداً للاستقرار في البلد وفي المنطقة دون الإقليمية. وشددوا على أن عملية التسريح يجب أن تظل من الأولويات الرئيسية لدى المجلس الوطني الانتقالي.

وفي أثناء مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن رفع حظر الطيران في ليبيا في ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها البلد.

وقدم السيد مارتن إحاطة أخرى إلى المجلس في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وذكر أن معمر القذافي ومعتصم القذافي قُتلا في ظروف يتعين التحقيق فيها، وأن تقارير أخرى أفادت بأن كلا الجانبين ارتكبا أعمال قتل بدون محاكمة أثناء معركة سرت الأخيرة. ورحب بالإعلان عن إجراء المجلس الوطني الانتقالي لتحقيق في عمليات القتل هذه. وأشار إلى أن إجراء تحقيقات من هذا القبيل يندرج في نطاق اختصاص لجنة التحقيق الدولية المستقلة المكلفة من قبل مجلس حقوق الإنسان.

ولاحظ السيد مارتن أن تدفق الأسلحة عبر حدود ليبيا يثير قلق جيرانها. وأردف قائلاً إن هجرة العمال من ليبيا وحركة العناصر المسلحة الموالية للنظام السابق تترتب عليهما آثار إقليمية خطيرة. وذكر أن الأمم المتحدة ستدعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجيران ليبيا للتصدي لهذا التحدي.

وفي مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، حث أعضاء المجلس الوطني الانتقالي على الإسراع بتشكيل حكومة مؤقتة تشمل الجميع وكفالة تقيدها بالجدول الزمني للعملية الانتقالية. وحثوا الليبيين على تعزيز روح التسامح والإحجام عن الأعمال الانتقامية. ودعا

أعضاء المجلس إلى إنهاء فرض منطقة حظر الطيران، مشيرين إلى أن الظروف التي استدعت فرضها قد زالت. واعترفوا بأهمية الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع به في العملية الانتقالية وعملية إعادة البناء في ليبيا.

وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠١٦ (٢٠١١) الذي ينهي العمل بأحكام القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) المتعلقة بحماية المدنيين ومنع جميع الرحلات الجوية من التحليق في المجال الجوي لليبيا اعتباراً من الساعة ٥٩/٢٣ بالتوقيت المحلي الليبي يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. واتخذ المجلس أيضاً بالإجماع القرار ٢٠١٧ (٢٠١١) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الذي أهاب فيه بالسلطات الليبية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع انتشار كل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، وخاصة القذائف سطح - جو المحمولة على الظهر، وضمان التحفظ عليها بالشكل المناسب، والوفاء بالتزامات ليبيا بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار. وأهاب كذلك بالسلطات الليبية مواصلة التنسيق الوثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهدف تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية.

وطالب المجلس أيضاً إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) أن تقوم، مستعينة بفريق خبراءها وبالتعاون مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في عملها مع غيرها من هيئات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها منظمة الطيران المدني الدولي، أن تقدم تقريراً بشأن مقترحات مواجهة تهديد انتشار الأسلحة.

السودان وجنوب السودان

في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدم إيرفيه لادسو، الوكيل الجديد للأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في أبيي. وأشار السيد لادسو إلى أن طرفي اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه لم يحرزا تقدماً يذكر في سحب قواتهما من أبيي، حسبما التزما به.

وشدد على ضرورة إدارة المنطقة الحدودية إدارة متسقة نظراً إلى أن قبائل المسيرية ستعبر للمرة الأولى في موسم ترحالها حدوداً دولية. ومن ثم، أهاب بالمجلس أن يأذن بدعم لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من أجل إنشاء آلية لمراقبة الحدود، على نحو ما أوصى به الأمين العام. وحث المجلس أيضاً على إلزام الطرفين بسحب قواتهما من أبيي لإتاحة عودة المشردين داخلياً وضمان ارتحال البدو في كنف السلام.

وفي أثناء مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، دعا أعضاء المجلس الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه، بما في ذلك إعادة نشر قواتهما. وأعربوا عن استعدادهم للنظر في مسألة تكليف قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بمهام إضافية. ولاحظوا أن إدارة الحدود في أبيي هي إحدى قضايا اتفاق السلام الشامل التي لم تسو بعد، ودعوا الطرفين إلى الالتزام مجدداً باتفاق السلام الشامل من أجل تسوية جميع القضايا المعلقة.

وفي مشاورات مغلقة أجراها المجلس في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدم السيد لادسو إحاطة أخرى إلى المجلس بشأن بعض المسائل المعلقة، بما في ذلك حالة سحب القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، والعلاقة بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان فيما يخص أبيي. وذكر أن إدارة أبيي مسألة حاسمة الأهمية لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، وأن إحراز تقدم فيها يرتبط بالتوصل إلى حل لمسائل أمن الحدود وإيرادات النفط والآلية السياسية المشتركة.

وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أصدر المجلس بياناً صحفياً يدين الهجوم الذي تعرض له أفراد قوات حفظ السلام التابعة للعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والذي أسفر عن مصرع جنديين ومستشار لشؤون الشرطة، وإصابة ستة بجراح خطيرة.

وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن الحالة في دارفور؛ فألقى الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، والاتفاق المبرم بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة. وأشار إلى ما تلقت هاتان المبادرتان من مساندة واسعة النطاق من جانب المجتمع المدني والمنظمات المعنية بالمرشدين داخلياً والسلطات المحلية.

وأعرب أعضاء المجلس، في أثناء مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، عن دعمهم لوثيقة الدوحة وخريطة الطريق للسلام، وحثوا حكومة السودان على التعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

الصومال

أصدر المجلس، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بياناً صحفياً يدين الهجوم الإرهابي الذي وقع في مقديشو والذي أسفر عن مقتل أكثر من مائة شخص وإصابة العديد بجراح.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠١٥ (٢٠١١) بشأن القرصنة قبالة سواحل الصومال. وضمن مسائل أخرى، دعا القرار الدول الأعضاء إلى أن تقدم تقريراً بنهاية العام عن الخطوات التي اتخذتها لتجريم القرصنة بموجب قوانينها المحلية.

وقرر المجلس أيضاً مواصلة نظره، على سبيل الاستعجال ودون الإحلال بإمكانية اتخاذ المزيد من الخطوات لكفالة محاسبة القراصنة، في إنشاء محاكم متخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال ودول أخرى في المنطقة بمشاركة قوية/أو دعم قوي من المجتمع الدولي.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تاي - بروك زيريهون، إحاطة إلى المجلس عن الحالة في الصومال. وذكر أن مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال هي معركة لا يمكن كسبها إلا من خلال اتباع استراتيجية متكاملة تشمل الردع والأمن وسيادة القانون والتنمية. واقترح أن تكون جهود مكافحة القرصنة جزءاً لا يتجزأ من عملية السلام في الصومال.

وأشار أعضاء المجلس، في أثناء مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة للتصدي لحالة عدم الاستقرار في الصومال.

الصحراء الغربية

في أثناء مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدم السيد كريستوفر روس، المبعوث الشخص للأمين العام إلى الصحراء الغربية، إحاطة إلى المجلس. وقال إن عملية السلام لا تزال في طريق مسدود بعد إجراء جولات مفاوضات عديدة. فقد واصل الطرفان التشبث بمواقف لا تقبل التوفيق بينها ولا يزال كل منهما يرفض اتخاذ المقترحات التي يقدمها الطرف الآخر أساساً للمفاوضات المقبلة. بيد أنهما كانا قد توصلا إلى اتفاق بشأن المسائل الفرعية المتمثلة في الموارد الطبيعية وإزالة الألغام والتعليم والصحة والبيئة.

وأهاب أعضاء المجلس بالطرفين إبداء مزيد من الإرادة السياسية ومواصلة الالتزام بعملية التفاوض.

السلام والأمن في أفريقيا: القرصنة في خليج غينيا

عقد المجلس، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، جلسة إحاطة بشأن القرصنة في خليج غينيا. وأثنى الأمين العام في خطابه على دول خليج غينيا وشركائها لتعاونهم في التصدي لتهديد القرصنة. وأشار إلى أن بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة التي ستوفد قريباً، ستدرس مدى هذا التهديد، ومدى قدرة بلدان منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية على ضمان سلامة وأمن الملاحة البحرية في خليج غينيا. وستدرس بعثة التقييم أيضاً التهديد الذي تشكله القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا وستستكشف الخيارات المتعلقة بأفضل السبل للتصدي لهذه المشكلة. ودعا الأمين العام الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة دون الإقليمية لمواجهة هذا التهديد.

وقدم اللواء ماهامان توري، مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إحاطة إلى المجلس عرض فيها أهم المبادرات المضطلع بها في المنطقة للتصدي لهذا التهديد. وذكر أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود ودعا مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار يدعم الجهود الإقليمية الجاري بذلها. وقال إن القرار ينبغي أن يأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص التحديات التي تواجه البلدان غير الساحلية في المنطقة، بالإضافة إلى الاتجار غير المشروع والإغراق غير المشروع للنفايات الخطرة في البحر.

وأشارت فلورنتينا أدينيكي أكونغا، نائبة الأمين التنفيذي للشؤون السياسية في لجنة خليج غينيا، إلى أن القرصنة، ما لم يتم كبح جماحها، يمكن أن تنجم عنها عواقب وخيمة تؤثر في الوقت ذاته على بلدان خليج غينيا والبلدان غير الساحلية التي تعتمد على المنافذ الساحلية. ودعت إلى تزويد المنطقة بالخبرة الدولية والدعم التقني في مجالي المراقبة والأمن.

وقال الممثل الدائم لبنين، متحدثاً باسم بلدان خليج غينيا، إن اتخاذ قرار من جانب مجلس الأمن من شأنه أن يوجه إشارة قوية إلى القراصنة بأن المجتمع الدولي يقف صفاً واحداً في مكافحة هذا التهديد.

ورحب أعضاء المجلس بمبادرة الأمين العام بإيفاد بعثة تقييم إلى تلك المنطقة دون الإقليمية. وحثوا المجتمع الدولي على دعم الجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات الإقليمية على امتداد ساحل خليج غينيا، من خلال وسائل عدة، منها تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. ودعا العديد من المتكلمين إلى وضع نهج متكامل لا يقتصر على مراعاة أمن الملاحة البحرية فحسب، بل يعالج أيضاً الأسباب الجذرية المؤدية إلى القرصنة، مثل الفقر وانعدام وجود فرص اقتصادية للشباب.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠١٨ (٢٠١١) الذي يدين جميع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر المرتكبة في عرض ساحل دول خليج غينيا.

الأمريكتان

هايتي

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ٢٠١٢ (٢٠١١)، الذي قرر بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لفترة ١٢ شهراً. وأيد توصية الأمين العام بتقليص المستويات العامة لقوة البعثة استناداً إلى الحالة الأمنية في الميدان.

أوروبا

كوسوفو

في أثناء مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن الحالة في كوسوفو.

آسيا

أفغانستان

في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ٢٠١١ (٢٠١١)، الذي مدد بموجبه الإذن الممنوح ببقاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية لفترة ١٢ شهراً. وأصدر بياناً صحفياً في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أدان فيه الهجوم الإرهابي الذي استهدف دار الضيافة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قندهار، في أفغانستان، والذي أسفر عن وقوع قتلى وجرحى في صفوف موظفي الأمم المتحدة، وكذلك في صفوف ضباط الشرطة الأفغان الذين كانوا يتولون حماية موظفي الأمم المتحدة.

الشرق الأوسط

لبنان

أثناء مشاورات للمجلس بكامل هيئته في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدم المبعوث الخاص للأمين العام، تيري رود - لارسن، إحاطة للمجلس بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأعرب المبعوث الخاص عن أسفه لعدم حدوث تقدم صوب تنفيذ ما تبقى من أحكام في القرار المذكور، مثل تلك المتعلقة بتعيين الحدود، ونزع سلاح الميليشيات، وانتهاكات سلامة أراضي لبنان ومجاله الجوي. ولاحظ أن تلك التحديات ظلت مستمرة على الرغم من التأكيدات التي قدمتها الأطراف بتعهداتها بتنفيذ التزاماتها بموجب ذلك القرار.

وأكد أعضاء المجلس مجددا دعوتهم إلى احترام سيادة لبنان، وحثوا البلدان المجاورة على الامتناع عن انتهاك سلامة أراضيها. وأشاروا إلى أن نزع سلاح الميليشيات في لبنان لا يمكن أن يتم إلا من خلال عملية سياسية يأخذ لبنان بزمامها. وأدانوا الهجمات التي يتعرض لها أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقيود المفروضة عليهم في أداء الولاية المنوطة بالبعثة. ودعوا الشركاء الإقليميين إلى دعم جهود حكومة لبنان الرامية إلى كفالة الاستقرار في البلاد.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط استمع خلالها إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية لين باسكو، الذي قال إن عملية تبادل السجناء التي جرت مؤخرا بين الإسرائيليين والفلسطينيين كانت بمثابة إنجازا عظيما على الصعيد الإنساني. وشجع الطرفين على إبداء قدر مماثل من التصميم على البحث عن حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط. وأشار السيد باسكو إلى بيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وحث الطرفين على الامتناع عن الاستفزازات والاستعداد لعرض اقتراحات جادة بشأن الحدود والأمن للتفاوض عليها لتجنب تفاقم الجمود. وأدلى كل من الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين ببيان.

ودعا أعضاء المجلس وغير الأعضاء في المجلس الطرفين إلى اغتنام الزخم والعمل من أجل الاستئناف المبكر للمفاوضات المباشرة ضمن إطار بيان الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، جرى تشجيع الطرفين على تحقيق توافق

في الآراء على جميع قضايا الوضع الدائم. وأعربت عدة دول أعضاء عن آرائها بشأن طلب قبول فلسطين في عضوية الأمم المتحدة، والذي ينظر فيه مجلس الأمن.

مسائل أخرى

في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، نظر مجلس الأمن في مشروع قرار بشأن الجمهورية العربية السورية. ولم يتم اعتماد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضوين دائمين. وامتنع أربعة من أعضاء المجلس عن التصويت. واستمع المجلس إلى بيان من ممثل الجمهورية العربية السورية.

اليمن

في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدم المستشار الخاص للأمين العام بشأن اليمن، جمال بن عمر، إحاطة للمجلس بشأن التطورات في ذلك البلد.

وأخبر السيد بن عمر المجلس بأن الأطراف اليمنية وصلت إلى توافق للآراء بشأن إقرار خلافة نائب الرئيس اليمني، الذي يقود الآن المرحلة الانتقالية، للرئيس صالح. وأشار أيضا إلى أن مبادرة مجلس التعاون الخليجي لا تزال صالحة للبحث عن السلام في اليمن. ولكنه لاحظ أن رفض الرئيس صالح إقرار مبادرة مجلس التعاون الخليجي طبقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها في شهر تموز/يوليه ٢٠١١ يظل عقبة أمام التوصل إلى حل سياسي.

وأكد أعضاء المجلس أهمية المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام ومبادرة مجلس التعاون الخليجي في الجهود الرامية إلى حل الأزمة السياسية في اليمن. وحثوا الأطراف على نبذ العنف والدخول في مفاوضات هادئة من أجل إنهاء النزاع خدمة لمصلحة البلد وللسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

واتخذ المجلس القرار ٢٠١٤ (٢٠١١) في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الذي أعرب فيه عن القلق البالغ إزاء الوضع المتدهور في اليمن وأدان بقوة انتهاكات وخروقات حقوق الإنسان المتواصلة في اليمن. ودعا المجلس إلى توقيع وتنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي من أجل تحقيق عملية انتقال سياسي جامعة ومنظمة بقيادة اليمن.

المسائل المواضيعية والمسائل العامة

إحاطة مقدّمة من إدارة الشؤون السياسية

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، أثناء مشاورات للمجلس بكامل هيئته، إحاطة للمجلس بشأن الوضع في القرن الأفريقي،

والجزءات التي فرضها مجلس الأمن، وبشأن فريق الخبراء. وجرى تبادل لآراء بين أعضاء المجلس بعد الإحاطة.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ٢٠١٣ (٢٠١١) الذي يجيز للقاضي بختيار توزموخاميدوف العمل بعض الوقت ومزاولة عمل قضائي آخر إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

جلسة خاصة مع رئيس محكمة العدل الدولية (تقرير محكمة العدل الدولية)

في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أجرى أعضاء المجلس مناقشات مع القاضي هيساشي أوادا، رئيس محكمة العدل الدولية.

قبول أعضاء جدد

في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدم رئيس اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد إحاطة إلى اللجنة، أثناء اجتماعها على مستوى الممثلين الدائمين، بشأن التقدم المحرز في المشاورات الجارية على مستوى الخبراء فيما يتعلق بطلب قبول فلسطين في عضوية الأمم المتحدة.

التقرير السنوي لمجلس الأمن

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اعتمد مجلس الأمن تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

صون السلم والأمن الدوليين

في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أجرى المجلس مناقشة مواضيعية مفتوحة بشأن إصلاح القطاع الأمني في أفريقيا. وفي الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، أشار إلى أن إصلاح القطاع الأمني هو بمثابة أداة وقائية فائقة الأهمية. وقال إن وجود قطاع أمني غير فعال ومدار بشكل سيء هو إحدى العقبات الكبرى أمام الاستقرار، والحد من الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وبناء السلام. وأشار أيضا إلى أن الاتحاد الأفريقي احتل مكان الصدارة في وضع إطار لإصلاح قطاع الأمن وشجع بقية المناطق على الاعتماد على تلك الخبرة الثرية في وضع أطر مماثلة ترمي إلى بناء قطاعات أمنية مدارة جيدا يمكنها الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن.

وقال وكيل الأمين العام إن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بإصلاح قطاع الأمن، ووحدة إصلاح قطاع الأمن التابعة لمكتب سيادة القانون والمؤسسات المعنية بالأمن، قد أصبحتا مصدرين كبيرين للدعم الميداني. وأكد أن فرقة العمل نجحت في الجمع بين نطاق واسع من الخبرات ليكون الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة متنوعا ومتخصصا ومتسقاً. ودعا الدول الأعضاء إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ووافق المجلس على بيان رئاسي (S/PRST/2011/19) يؤكد أن إنشاء قطاعات أمنية فعالة وذات كفاءة مهنية وخاضعة للمساءلة يشكل حجر زاوية السلام والتنمية المستدامة. ولاحظ المجلس أن الجزء الأعظم من المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في مجال إصلاح قطاع الأمن يُوجّه إلى بلدان في أفريقيا ويجري تنفيذه فيها، وأن عددا من البلدان الأفريقية أصبح مصدرا هاما لتوفير تلك المساعدة. ورحب المجلس بالتعاون الأفريقي الداخلي، وأكد على الحاجة إلى زيادة الاهتمام بوجهات النظر الأفريقية في مجال إصلاح قطاع الأمن.

وسلم مجلس الأمن بأن إصلاح قطاع الأمن عملية طويلة المدى ينبغي أن تخضع للملكية الوطنية وأن تكون منبثقة من احتياجات البلد المعني وظروفه الخاصة. وشجّع المجلس الدول القائمة بالإصلاح على أن تسعى جاهدة إلى تخصيص موارد وطنية لجهود إصلاح قطاع الأمن بما يكفل مقومات استمراره وجدواه على المدى الطويل.

وشدّد مجلس الأمن في على أهمية تحسين مشاركة المرأة في المناقشات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها، وصون السلام والأمن، وشجّع النساء على المشاركة في القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الوطني. وشجّع مجلس الأمن في هذا الصدد، على أن يكون قطاع الأمن في متناول جميع السكان ومستجيبا لاحتياجاتهم، ولا سيما النساء والفئات الضعيفة الأخرى. كما سلم بأهمية الأطر الإقليمية بوصفها الأساس الذي تقوم عليه جهود إصلاح قطاع الأمن على الصعيد المتعدد الأطراف. ورحب بالشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لوضع إطار لسياسات إصلاح قطاع الأمن على صعيد القارة، وشجّع المناطق الأخرى على النظر في إمكانية إقامة شراكات من هذا القبيل بهدف تيسير تبادل الدروس المستفادة والممارسات الفضلى.

المرأة والسلام والأمن

في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. ولاحظ الأمين العام، في كلمته أمام الاجتماع، أن مشاركة النساء محدودة في منع نشوب النزاعات وتسويتها. وقال إنه، من أجل عكس هذا الاتجاه، ينبغي للأمم المتحدة أن تكون مثالا يُحتذى، ولاحظ أن عدد النساء اللاتي يُقدن بعثات الأمم المتحدة

لحفظ السلام، والبعثات السياسية، وبعثات بناء السلام قد ارتفع خلال العام الماضي إلى ٦ نساء في ٣٣ بعثة.

وقالت ميشيل باشليه، وكيلة الأمين العام لشؤون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إن منظومة الأمم المتحدة تعمل على زيادة الإنفاق في مرحلة ما بعد النزاع على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وحثت الدول الأعضاء على استحداث أدوات تخطيط وطنية لزيادة عدد النساء في قطاعات الأمن والحوكمة والسلوك الدبلوماسي. وإضافة إلى ذلك، دعت إلى المزيد من الاستثمار لتلبية احتياجات النساء في مرحلة الانتعاش بعد انتهاء النزاع وفي مجال العدالة وجبر ما لحقهن من أضرار.

ودعا لازاروس كابامبوي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي منظومة الأمم المتحدة إلى تطوير استجابة أكثر تجانسا من أجل إنهاء جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، مع إيلاء عناية خاصة للصلة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنسي.

وتكلمت أرزالة أشرف نعمت باسم فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، فقالت إنه يتعين اتخاذ خطوات عاجلة لزيادة مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات.

ووافق المجلس على بيان رئاسي (S/PRST/2011/20) شدد، من بين جملة أمور، على أهمية تعزيز واحترام حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في حالات النزاع المسلح وحالات ما بعد النزاع. كما اعترف المجلس بالإسهامات الكبيرة التي يمكن للنساء تقديمها في مجال منع نشوب النزاع وفي جهود الوساطة، وشجّع اتخاذ تدابير ترمي إلى زيادة أعداد النساء المنخرطات في تلك الجهود.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدمت جودي تشنغ - هوبكر، الأمينة العامة المساعدة لشؤون دعم بناء السلام، إحاطة لمجلس الأمن بشأن جدول أعمال الأمم المتحدة في مجال بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وشددت على أن جدول الأعمال قد أُعد على أساس الفهم بأن الأمر يقتضي اتباع نهج مُنسق ومتناسك وعلى صعيد المنظومة تجاه الموضوع في ضوء تنوع العناصر الفاعلة المتعددة التي يتعين أن تشارك في تلك الجهود. ولاحظت أن تقدما قد أُحرز في شحذ همة منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء حول الهدف المشترك المتمثل في تحسين الخبرات المدنية في عمليات بناء السلام.

وقدّمت أيضا سيلفي لوكاس، رئيسة تشكيلة غينيا التابعة للجنة بناء السلام، إحاطة للمجلس. وقالت إن اللجنة اعتمدت خريطة طريق عملية المنحى، تركز على تعزيز أثر اللجنة في الميدان في البلدان الستة المدرجة على جدول أعمالها.

وشدّد أعضاء المجلس على أهمية الملكية الوطنية في جهود بناء السلام، ودعوا إلى الدعم الدولي لجدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام. وقالوا إنه ينبغي النظر إلى حفظ السلام وبناء السلام كجهد متكامل، وشدّدوا على أنه ينبغي بالتالي أن تبدأ الأنشطة ذات الصلة في أسرع وقت ممكن.